تأملات في المشهد الإقليمي الدولي

د. محمد بدرالدين زايد

هل يمكن أن نشعر بالأمل في وسط هذا المشهد الدولي الإقليمي القائم ، أحسب أن ثمة طريقتين للتحليل وللإجابة على هذا السؤال بالغ الصعوبة ، وعلى الأقل من الناحية العلمية المنهجية.

الطريق الأول هو تحليل كافة دلالات هذا المشهد ،واستقراء مسار التطورات ،والطريق الثاني طريق قد يبدو للبعض فلسفيا نظريا، وهو استعراض مسيرة التطور البشري في مجملها أما الطريق الأول نصحو وننام يوميا في التعامل معه ،ودون أن نسبر غوره بشكل جاد ومحدد وعملي، والذي تنهمر الكتابات والتصريحات التي تدعي التعامل معه، وأغلبها غير جاد ، سوف أتركه جانبا لأنني احسب أنني اجتهدت في هذا الموضع في الحديث عنه صراحة أو ضمنيا ،ورغم أنه يستحق العودة إليه ، إلا أنني أود أن اطرح قضية المسار العام.

في هذا الإطار الواسع ،هناك قضية فلسفية وفكرية ضخمة عني بها فلاسفة التاريخ منذ القدم، وكانت تدور حول رؤيتين بارزتين.

الرؤية الأولي: أن التاريخ حركة دورية ،صعود وهبوط ، فمرة للأحسن ومرة تنتكس الدول والحضارات.

الرؤية الثانية: طورها فلاسفة عصر التنوير في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،وأخذت منحى بالغ الأهمية مع الفكر الماركسي وأساسها أن البشرية في تقدم مستمر وتعززت هذه الرؤية في العصر الحديث،وربما أصبحت أحد أبعاد فلسفة المجتمع الأمريكي ،حيث أضحت الثقة في منجزات العلم الحديث ،وما أثبتته هذه المنجزات من تطور مذهل تأكيداً لمصداقية هذه الرؤية،وعلى الصعيد الاجتماعي للبشرية إذا جاز هذا التعبير ، فهناك بالفعل مظاهر عديدة للأمل والترقب، وصلت ذروتها في حركة الاستقلال الوطني الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين كما يمكن أن يعزز هذه الرؤية أيضا التقدم الملحوظ في الحريات السياسية والاجتماعية الذي شهدته أجزاء عديدة من المعمورة في العصر الحديث مقارنة بما كانت عليه الأمور في العهود السابقة.

ثم ماذا حدث، المستعمرات في آسيا ،وأفريقيا تحررت من الاستعمار البريطاني والفرنسي ،وبدا وكأن هذا العهد قد انتهى ،ولم تعد سوى بؤرة واحدة وهي الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بعد سقوط الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا ، فإذا بنا اليوم ، وفي قلب العالم القديم ، العالم العربي ، الذي انتشرت منه دعوة التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات ، والتي لعبت بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر دوراً تاريخياً بالغ الأهمية في تحرير العالمين الأفريقي والآسيوي ، إذا بهذه المنطقة تستهدف بشكل متصاعد ،وينتهي الأمر باحتلال العراق وبالأوضاع المؤسفة التي نراها اليوم حولنا ،وعلى صعيد آخر أصبح من الشائع الحديث عن الاستعمار والغزو الثقافي والاقتصادي ،وتجاوز مفاهيم الاستعمار التقليدية. فهل عادت كل الأمور إلى ما كانت عليه قي قرون الاستعمار عندما كانت مصائر الشعوب تحكم من عواصم غربية وبدون الحاجة إلى قواعد وقوات احتلال وانما لأن هناك متلاعبين بالعقول والأهواء، يديرون إزار التحكم في هذه الشعوب.

النظر من هذه الزاوية يجعلنا نتشكك في مصداقية مفهوم تطور البشرية وتقدمها ويساعد على الفصل ما بين التطور التقني ،والتطور الاجتماعي في العالم ومع ذلك ثمة قوى فاعلة وتغيرات دولية داخلية جديدة ربما تعرفها البشرية من اقصاها إلى أدناها أصطلح على تسميتها بظاهرة المجتمع المدني سبق للكثيرين ولي شخصيا أن تناولته في أكثر من موضع من هذا المنبر وأشرت إلى أبعاده المختلفة ،سواء فيما يتعلق بتوظيفه من جانب القوة المسيطرة دولياً أو فيما يتعلق بآليات تأثيره ،التي قد تتجاوز هذه القوة المسيطرة،وتعمل من داخل المجتمعات الغربية ضد سياسات المؤسسات الاستعمارية الحاكمة.

في ظني أن ظاهرة صعود المجتمع المدني في العالم، ستحكم مصير البشرية كلها، في المرحلة المقبلة، فإما أن تتطور هذه الظاهرة إيجابيا في داخل العالم غير الغربي كله، وتستفز القوى الإيجابية في العالم الغربي للتحالف معها من أجل مستقبل أفضل للبشرية وإما سيكون النفق مظلما وستتأكد مقولة الفلاسفة الذين آمنوا بأن حركة البشرية حركة دورية وليس للأمام، على الأقل سيكون هناك انفصال وفجوة متصاعدة بين التقدم والتطور التقني المادي والتطور الفكري والحضاري عندما ستصبح مشاهد الظلم والقهر التي نراها في فلسطين والعراق بامتداد العالم كله، حتى تلك البلاد المسيطرة ستسودها قيم سلطوية وغير إنسانية ومحاكم تفتيش جديدة كلنا شاهدنا ملامحها بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ملامح تهدد الجزء القليل المتبقي من مثالية الحضارة الغربية المعاصرة.

* سفير جمهورية مصر العربية بصنعاء.

العلاقات اليمنية-الروسية من الصداقة إلى الشراكة

يعود تاريخ العلاقات اليمنية- الروسية الى العام ١٩٢٦م حيث بدأت أولى الاتصالات بين البلدين الصديقين من خلال عقد عدة لقاءات بين مبعوث الامام يحيى بن حميد الدين ملك المملكة المتوكلية آنذاك الى تركيا وممثلي الدولة السوفيتية في تركيا حيث أبلغ مبعوث الامام يحيى الجانب السوفيتي الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية كما بعث الامام يحيى برسالة الى المبعوثية الروسية في جدة تدعو لاقامة علاقات تجارية مع روسيا وجاء الرد الروسي عبر مبعوثها الى اليمن استاخوف الذي أجرى مباحثات في اليمن حول امكانية قيام علاقات رسمية بين البلدين

محمد بن محمد السادة

وقد توجت هذه المباحثات باتفاقية صداقة وتجارة بين الجانبين عام ١٩٢٨م سميت اتفاقية (الود والصداقة) وتعد هذه الاتفاقية سابقة ايجابية غير مالوفة في العلاقات الدولية حيث وقعت دولة عظمى اتفاقية مع دولة نامية واعترفت هذه الوثيقة بالحقوق المتساوية للطرفين في كافة المسارات كما اعترفت باستقلال اليمن.

ولم يمض سوى عام واحد حتى أتت ثمار هذه الاتفاقية حيث بدأت المنتجات الروسية تحتل الصدارة في السوق اليمنية وفي مقدمتها السكر ،القمح، الخشب والزجاج .

كما شرعت روسيا بتقديم المساعدات لليمن في حدود امكانياتها حيث ساهمت في المجال الخدمي فعلى سبيل المثال قامت ببناء أول مستشفى في اليمن وترميم أول محطة توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المساهمات وكنتيجة طبيعية لذلك تم تجديد اتفاقية الصداقة عام ١٩٣٨م وتلى ذلك النمو التدريجي لوتيرة العلاقات التعاونية بين البلدين.

وعندما قامت الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر المجيدة عام ١٩٦٢م واعلن عن قيام النظام الجمهوري كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري والثورة وذلك في الاسبوع الأول كما شرع في تقديم الدعم السياسي الجمهوري مما حدا بالرئيس اليمني المرحوم المشير المناضل عبدالله السلال بالقيام بزيارة لروسيا وذلك عام ١٩٦٤م ليدشن أول زيارة لرئيس يمني لروسيا وكانت زيارة ناجحة وتمخض عنها اتفاقية صداقة جديدة بين الدولتين.

قراءة في طبيعة الزيارة الحالية للاخ رئيس الجمهورية لروسيا

تشكل الزيارة الحالية للاخ الرئيس لروسيا والتي تاتي تلبية لدعوة الرئيس فلاديمير بوتين أهمية خاصة كونها تاتي في وقت يشهد أوضاع إقليمية ودولية حساسة ومعقدة كما انها تاتي في اطار بناء علاقات تعاونية جديدة مع روسيا في المجالات المختلفة لاسيما بعد اعادة انتخاب بوتين الحكم في روسيا للمرة الثانية وكان بوتين قد فاز في الانتخابات التي جرت في مارس ٢٠٠٠م ودخلت روسيا في عهده مرحلة جديدة من البناء أهم سماتها النهوض الاقتصادي وقد حقق بوتين نجاحا ملموسا على صعيد انتشال روسيا من الاوضاع المتردية اقتصاديا وكذا مزيد من الانفتاح السياسي اقليميا ودوليا لدرجة ان الصحافة الروسية اطلقت عليه لقب المنقذ وبوتين الحديدي وقد أشار الاخ الرئيس اثناء زيارته السابقة في ديسمبر ٢٠٠٢م الى ماطرأ على العلاقات الثنائية بين البلدين من جمود نتيجة للمتغيرات فيماكان يعرف بالاتحاد السوفيتي مشيرا الى ان العلاقات بين البلدين استعادت حيويتها مع مجيء الرئيس بوتين.

وكانت زيارة الاخ الرئيس السابقة الى روسيا قد حققت نتائج طيبة حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات في المجالات الثقافية والتعليمية كما حرصت الزيارة على تعزيز التعاون العسكري بين البلدين وتعزيز القدرات العسكرية للجيش اليمني وصيانة ماديه من معدات روسية وتجدر الاشارة الى ان اجمالي الاتفاقيات الموقعة بين البلدين هي ٩٢إتفاقية.

ومن المؤكد أن القمة اليمنية- الروسية قد بحثت سبل تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين وكذا المستجدات الاقليمية والدولية وفي مقدمتها الصراع العربي-الاسرائيلي واحلال السلام في المنطقة كما تكون قد وقفت على الاوضاع في العراق الشقيق والمبادرات المطروحة للاصلاح في المنطقة العربية وتقدر روسيا الدور اليمني المتنامي اقليميا، فقد ثمن الرئيس بوتين اثناء الزيارة السابقة للاخ الرئيس الدور الذي يلعبه اليمن في دعم أمن واستقرار المنطقة العربية وجهوده المثمرة في مكافحة الارهاب مما زاد نفوذه ومصداقيته في العالم ولخص بوتين علاقة روسيا باليمن بقوله إننا ننظر الى اليمن كشريك مأمون الجانب وترتبطنا به علاقات متينة.

تخلص من ذلك ان زيارة الاخ الرئيس لروسيا ستشكل نقلة نوعية في علاقات البلدين ودفعة قوية نحو علاقات عربية -روسية أكثر تشابكا فالسياسة الخارجية اليمنية في بعدها القومي والدولي تحرص على اكساب مفهوم التضامن العربي معنى تطبيقيا عمليا كما يتضح ان الاوضاع والظروف الاقليمية والدولية لم تستطع الحد من تحرك بلادنا بقيادة الاخ الرئيس على الساحة الدولية وفتح مزيد من أفاق العلاقات التعاونية لاسيما ونحن نشهد عالم من التكتلات الاقليمية والدولية لامكان فيه للضعفاء، حيث أضحت ظاهرة الاعتماد المتبادل (Interdependence)أساس العلاقات الدولية حيث لا يمكن لأي فاعل دولي مهما بلغ من القدرات العيش بمعزل عن الفاعلين الدوليين الآخرين والاعتماد الذاتي.

وباستلهام كل معطيات هذه الزيارة يتضح تماما عمق العلاقات اليمنية الروسية التي عمرها ٧٦ عاما وأهمية ما ستكتسبه من أبعاد على النطاق الثنائي والدولي الأمر الذي يعكس ما تتمتع به السياسة الخارجية اليمنية من ديناميكية (Dynamicوقدرة صانع القرار على تحقيق المصالح القومية.

بنك التنمية..

أحمد محمد الحربي

● في مطلع عام ١٩٨٢م ، وضعت حكومة الدكتور عبدالكريم الإرياني أول برنامج لاصلاح مسار التنمية المعوج.. وبدأت يومها بوضع برنامج تفصيلي لاصلاح قطاع التنمية الزراعية بدأ الرجل. بدراسة أوضاع التنمية الزراعية التي لا تتواكب مخرجاتها مع مدخلاتها، ولا يتوافق منوال الإنتاج فيها، مع طبيعة التطور الزراعي، ومع جهود التنمية الزراعية بشكل عام.. وبعد الدراسة ذهب الرجل وهو على رأس هيئة تطوير تهامة كأساس للتنمية الزراعية، المتجسدة في بناء الحواجز المائية، وإنشاء السدود التخزينية.. فشهدت تهامة.. تطوراً زراعياً ملحوظاً وانتعشت الإنتاجية الزراعية من جراء تطبيق نتائج البحوث، وظهرت في اليمن محاصيل زراعية منسوبه إلى تهامة ١، وتهامة ٢ ... الخ، وزاد المحصول الزراعي في الكميات فلم بعد إنتاج الهكتار ضعيفاً بل زادت إنتاجيته المعتمدة على الزراعة الرأسية.. كما تنوعت المحاصيل وأصبح لكل منتج إسماً.. منتسب لكل وادي ..فوادي مور ومنتجاته معروفه .. ووادي سهام.. ووادي زبيد.. ووادي رسيان وودیان أخرى .. وكان وراء النشاط الإنتاجي في مزارع وادي مور- وجميشة- والحسينية – صندوق للتسليف الزراعي.. هذا الصندوق كان له نظام محدود غير معقد معروف عند المزارعين ببساطته .. أعطي سلفة على ذمة المحصول نهاية الموسم.. وخذ السلفة عندها.. مزارعي القمح والحبوب ومربيي المواشي- الأغنام ومنتجي السمسم، والقطن وغيرها.. لم يكن تعاملهم مع صندوق التسليف الزراعي معقد أو متسم بالظلم الآمر الذي أسهم في نهوض زراعي مواكب لنهوض البنية التحتية للقطاع الزراعي في تهامة.. وإذا كانت ميزة قيام السدود، والحواجز المائية في مختلف وديان تهامة قد أسهم في زيادة الأغنياء غنى... والفقراء فقراً، حيث كثر الاعتماد على القوى العاملة ذات الطابع الميكنى – حراثات حصادات كباسات الخ...

شهدت اليد العاملة تدهوراً ، ولم يعد لها من سبيل إلا الرحيل أو إنتظار الموت.. وفي الوقت الذي انتعشت زراعة تهامة عبر مشروعات التنمية الزراعية.. والريفية فيها.. كانت الآمال تكبر في حدوث نهوض زراعي ومن نفس التجربة في كل من المرتفعات الوسطى.. المرتفعات الجنوبية/ مشروعات رداع- قاع البون- إنتاج البذور- إنتاج البطاطا في ذمار وغيرها من المشروعات تنامت قدرات مزارعي تهامة الملاك.. وظلت كما هي أحوال مزارعي تلك المشروعات في تعز- إب – رداع- عمران- ذمار، ونفس مشروع التسليف – صندوق تسليف مزارعي تهامة هو نفس تسليف مزارعي المشروعات الأخرى في بقية المحافظات والنجاح الذي أصاب مزارعي تهامة، لم يصب مزارعي المرتفعات الجنوبية، والوسطى.. وذلك راجع إلى أن أوجه نشاط مشروعات المرتفعات الجنوبية والوسطى كانت من التنوع إلى درجة فقدان هويتها في التنمية الزراعية.. فهي مشروعات تقيم الحواجز ، وتنشأ مشاكل الإرشاد .. ومزارع تربية الأغنام.. وشق الطرق، وقيام مياه الشرب النقية من الحضر حتى التوصيل إلى المنازل.. وأثبتت تجربة مشروعات التنمية الريفية في المرتفعات الوسطى والجنوبية فشلها وبالأخص في مجالات المياه .. حيث كان يتم دراسة المشروع وحفره بعدد من الأمتار التي تثبت وجود المياه وفي مواسم الأمطار ويقوى محركة ومحددة، وبمجرد انخفاض منسوب أو مخزون الأمطار تقل كمية المياه وتجف الآبار، وكل ما تم صرفه لتشغيل تلك المشروعات يذهب هدراً وكذلك كانت أحوال المشروعات الأخرى .. وقد أثارت بعض الإشكالات التي تعاني منها مشروعات التنمية الريفية حفيظه هيئات التعاون الأهلي للتطوير التي تماثل نشاطها مع جزء كبير من نشاط مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.. وبما ان هيئات التعاون الأهلي للتطوير كانت تشارك في رأس مال التعاونيات المختلفة وكذلك مشروعات التنمية الريفية بما نسبته ٢٥٪ من رأس مالها، ولأن جهود التنمية الزراعية كما سبق القول بدأت تشهد نهوضاً كبيراً وأشتهرت عملية النهوض بقرار حكومة الإرياني بمنع الاستيراد الخضروات والفواكه والاعتماد على زراعتها محلياً بدلاً من الاستيراد .. وهذا التوجه شجع الحكومة للإستجابة إلى مطالب المزارعين التي بدأت شروط التسليف تضر بعوائدهم وهي الشروط التي كانت يعتمدها للالتزام المزارعين بها .. وهي فعلاً كما أظهرتها دراسات خاصة عرضت على أعمال ندوة العمل التعاوني- التسليف الزراعي وشروطه وعدم الوفاء بها- وهي الندوة التي عقدت في مدينة حجه عام١٩٨٢م حيث انتقد التعاونيون في هيئات التعاون- وكذا في الجمعيات التعاونية .. قواعد التسليف وشروطه واعتبروه مجحفاً بحق المزارعين خاصة عندما شهدت تهامة بالكامل سيولاً جرفت المزارع قبل الحصاد ولم يعد للمزارعين أي مدخرات لسداد السلف عليهم.. حينها نقول ان الدولة بدأت بدراسة مثل هذه الأوضاع من جهة وانشاء بنوك متخصصة للعمل على معالجة أوضاع التنمية كلياً فما يعاينه القطاع الزراعي من معوقات في التمويل ، والاستخدام وفي غيرها من الأنشطة المتصلة بالزراعة.. يعانيه القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ، وحتى قطاع المصارف .. وبدأ الحديث عن قطاعات التنمية والزراعة في الأساس ، وأتخذت الحكومة قراراً بإنشاء بنك التسليف الزراعي لأهمية القطاع.. وكان هناك بنك آخر هو بنك التعاون الأهلي للتطوير ولكل منهما أهداف واختصاصات ومصادر إيراد .. ووجود بنكين في آن واحد يشكل عبئاً مالياً، واختصاصات كل بنك لا تبتعد عن الأخرى .. بل حتى معظم الإجراءات الإدارية تكاد تكون واحدة .. كان السؤال هنا لماذا الإكثار من المؤسسات المالية والإكثار من الوظائف المالية والإدارية في هذه المؤسسات ..؟ ولم تكن الإجابة مقنعة واختيرت مؤسستي بنك التسليف الزراعي وبنك التعاون لتكونا بنكاً واحداً تحت اسم بنك التسليف الزراعي والتعاوني .. حينها تلقت حكومة الدكتور عبدالكريم الإرياني انتقادات شديدة عن قرار الدمج المعني.. لكنه في حقيقة الأمر عزز من صواب قرار الحكومة وحظاً منذ قيدها .. وإلى جانب هذين البنكين اللذين أدمجا بنك واحد كان يؤمل منه أن يلعب دوراً استراتيجياً ورئيسياً في النهوض بالتنمية الزراعية .. ولكنه لم يقم بما ينبغي في تحقيق التنمية الزراعية .. فقد أصبح وللأسف بنكاً للتسليف .. تسليف القادرين على السداد.. ولم أفراداً .. من يريد معملاً للتمور أو لكبس الاعلاف أو لإصلاح مزرعة وما شابهها من أنشطة .. في الوقت الذي كانت البلاد بحاجة ماسة للبنك للعب دور تنموي في إنشاء المشروعات الزراعية وتقوية البنية التحتية للقطاع .. وبنك التسليف الصناعي الذي كان مؤملاً منه رعاية وتقوية المشروعات الصناعية للتنمية إلا أنه لم يعمل بما ينبغي وحسناً صفي.. حتى وإن كانت التصفية سارت بالإتجاه غير السليم، وبنك التسليف للإسكان .. غير متابعة سلف الساكن وشراء الأراضي للمساكن إن كان ذلك موجوداً في صنعاء.. فليس له أي دور فعال في أي نشاطات وبعد عشرين سنه تجد الحكومة إنها أمام العديد من المتغيرات على كل صعيد.. وعلى المستوى العالمي .. إنها مطالبه ولضرورة لا بد منها أن توجد بنوكاً، وأنظمة مالية، وما إليها يكون بمقدورها مواجهة كل تحد يعيق التنمية ولتدمج أنشطة البنوك ذات التمويل الحكومي والأهلي.. المختلط في بنك للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار كل التجارب التي مضت والمسئوليات التي ستأتي.

وجهة نظر

سياسات الموت.. والألم

ابراهيم المعلمي

● بحسب الصحافة الاسرائيلية وبالتحديد مانشرته صحيفة (يديعوت أحرونوت) مؤخرا لكاتبها ناحوم برنييع ، فإن سياسة الأغتيالات التي انتهجتها حكومة شارون ضد الرموز والقيادات الفلسطينية ، تعكس وجهتي نظر داخل الحكومة الاسرائيلية، توجهان سياستها الأمنية ، الأولى تسعى للتسبب بالألم للفلسطينيين، والثانية تعمل على تقليص الألم في اسرائيل.

● فجدار الفصل على سبيل المثال بنظر الصحيفة الاسرائيلية استهدف تقليص ألم الاسرائيليين ، وهذا هو سره الساحر- بحسب الكاتب - بينما يجلب الألم لعشرات الآلاف من الفلسطينيين .. ويؤدي هذا الألم الى صب الوقود على لهيب مأسماه بالارهاب.. والنتيجة برأي الكاتب هي أن هذا الجدار يتآمر على نفسه.

● أما وجهة النظر الثانية داخل الحكومة الاسرائيلية فهي من يصوغ سياسة الاغتيالات التي ترتوي من ألم الفلسطينيين.. وهي السياسة التي يصفها الكاتب الاسرائيلي بأنها سياسة عاطفية مصدرها الاحباط الرهيب والعجز الشديد للحكومة الاسرائيلية في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

● ويعترف الكاتب الاسرائيلي بأن حكومته تعرف ان سياسة الاغتيالات لن تحد من المقاومة الفلسطينية ، بل تؤدي الى نتيجة عكسية ..ويؤكد ان دروس المرحلة الماضية من الاغتيالات ، حيث ان اغتيال مهندس فلسطيني أثمر عن ظهور أكثر من مهندس .. ثم شرعت اسرائيل باغتيال القيادات السياسية الفلسطينية.. وباغتيال الشيخ احمد ياسين وصل الأمر الى القيادات الدينية.

● ويخلص المحلل الاسرائيلي الى نتيجة مفادها أنه مقابل كل ذلك هناك الكثير من المخاطر المحدقة باسرائيل أهمها اشتعال انتفاضة فلسطينية عارمة على شاكلة الانتفاضات السابقة والخوف من وقوع عملية فلسطينية كبرى ضد اسرائيل.

● والأهم من كل هذا والأخطر على الاسرائيليين - كما حذر الكاتب في الصحيفة الاسرائيلية- هو أن تكون عملية اغتيال الشيخ ياسين بداية لاندلاع حرب دينية ، اسلامية - يهودية قد تستهدف الجاليات اليهودية في العالم كله ..ويتساءل في النهاية : ترى كم عدد اليهود الذين سيقتلهم موت الشيخ ياسين..؟

تأجيل القمة لا يؤجل الاصلاحات

عبد العزيز الهياجم

● مع أن قرار تأجيل القمة العربية كان تونسياً إلا أن رهبة الإنعقاد كانت مشتركة والسبب طبعاً ليس الضغط الأمريكي كما فسر البعض بل ضغط الملفات المصيرية والقرارات الحاسمة المنتظرة وغير القابلة للتسويف. فالحكومات العربية التي كانت تجد في القمم العربية متنفساً ومجالاً لإضافة المزيد من الحشد والتأييد الجماهيري عبر بوابة ما يتصل بالقضايا القومية.. وجدت نفسها لأول مرة أمام إمتحان صعب وعسير وأمام مفترق طرق ووضع أشبه ما يكون بنهاية النفق بالنسبة للشعوب العربية .

فبمشاريع إصلاح الجامعة والوضع العربي، ومشروع «الشرق الأوسط الكبير» والتداعيات الخطيرة في الأراضي المحتلة، والمسألة العراقية كانت الكرة ليس في نصف ملعب ولكن عند نقطة الجزاء بالنسبة للقادة العرب.

الآن أصبح الحديث عن زمان ومكان انعقاد القمة والإيحاء بأن ذلك سيكون انجازاً عربياً بحد ذاته على إعتبار أن ذلك رداً على التعليقات الإسرائيلية الساخرة أو القول بأن لاضغوط يمكن أن تمنع العرب من الالتقاء في قمة.

وازاء ذلك ينبغي ان لا نحمل الآخرين وأولهم الولايات المتحدة مسئولية الإخفاق أو التأجيل بل على العكس يجب أن نعترف بأن مبادرة كمشروع الشرق الأوسط الكبير - أياً كان الموقف منها - قد حركت المياه الراكدة ووضعت معادلة: إما الهروب من المطالب الشعبية إلى المطالب الخارجية أو الرضوخ لمبادرات الاصلاح الداخلية عوضاً عن المشاريع الأجنبية.

وبالتالي حتى لو تراجع القادة العرب عن مبادراتهم الذاتية لإصلاح الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك وادارو ظهورهم لاجتماعات وقمم التنسيق والتكتل والإصطفاف السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي..فإن التعاطي الداخلي أو القطري لن يكون على شاكلة «إبعد عن الشر وغني له» فشر الخيارات المطروحة أو خيرها سيضيق دائرة الخناق على الحكومات مثلما أنه سيوسع هامش الحركة والمطالبات الشعبية وسيرفع أيضاً وتيرة النداءات والمطالب الخارجية ومن هنا نخلص إلى أنه لا بديل عن الاستجابة للتطلعات الداخلية والتعاطي مع الطروحات الأمريكية والأوروبية بصورة إيجابية وبما يتفق مع احتياجات وتطلعات الشعوب العربية وتفادي ما يمكن إعتباره سياسات الإملاء أو الفرض.

إذن .حتى لو لم تنعقد القمة العربية على المدى القريب فلن يكون ذلك مبرراً لإبطاء أي إصلاحات ديمقراطية واقتصادية وثقافية في أي قطر عربي كون ذلك هو الحاجة الأهم والغاية المنشودة وأيضاً الوسيلة المثلى لتحقيق غاية التكتل السياسي و الاقتصادي والتضامن العربي الحقيقي.

الرئيس والمبادرة التاريخية

مسعد محمد مسعد القردعي*

مما لا شك فيه أن قضية الثأر من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخرنا عن من حولنا من أبناء عروبتنا وان ذلك المرض الذي انتشر واستفحل في بعض المناطق مثل مأرب، شبوة،الجوف والبيضاء والذي نستطيع أن نطلق على تلك المحافظات مربع الثأر وبسبب ذلك المرض الخبيث الذي أدى إلى تأخر وتخلف تلك المحافظات عن باقي محافظات الجمهورية الأخرى حيث تعثرت الكثير من المشاريع التنموية والخدمية ولهذا فإن علاج ذلك المرض واستئصاله ليس بالأمر السهل أو اليسير كما يتصور البعض.

ولأهمية الحدث فإن المبادرة التي أطلقها فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية ودعوته لعقد صلح عام يشمل جميع القبائل اليمنية يتحتم على الجميع أن يكونوا عند مستوى الحدث نظراً لأن هذه المبادرة سيترتب عليها حلول جميع مشاكلنا الاجتماعية والأمنية والاقتصادية حيث أن حل مشاكل الثأر سيؤدي إلى ترابط تلاحم الناس وحب الإنسان لأخيه وستتاح الفرصة لأجهزة الدول للقيام بدورها في كل المجالات لخدمة الوطن والمواطن واستثمار شباب القبائل في العلم والمعرفة وبناء الوطن ومحاربة الجهل والتخلف بدلاً من الإنتقام والتربص ببعضهم البعض وسيستتب الأمن لأنها ستسقط مبررات حمل السلاح بدعوى تخوف الغريم من غريمه وسيشجع ذلك الإستثمار والمستثمرين في مناطق تلك القبائل المعنية بمشاكل الثأر والجريمة وسيعود عليهم بالنفع والمصلحة ولهذا فإن اهتمام فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية ودعوته الصادقة التي أطلقها من أرض مأرب - التي تعتبر بؤرة مشاكل الثأر- لعقد صلح عام وتوجيهه بتشكل لجان وطنية عليا لمعالجة مشاكل الثأر.

ولهذا فإننا أبناء مأرب نقدر ونثمن ونرحب بمبادرة الرئيس التاريخية ونتفهم أهميتها ونعلن مساندتها ودعمها وتشجيعها.

ونبارك الجهود العظيمة والخطوات الحكيمة التي سيسجلها التاريخ في أنصع صفحاته لتضاف إلى رصيد منجزات القيادة الكبرى التي يشهد لها العدو قبل الصديق.

أخيراً : إلى فخامة الرئيس:

ان رعايتكم الكريمة ومبادرتكم العظيمة هي الضمانة الأكيدة لنجاح المساعي الإنسانية الحميدة للجان الوطنية التي ستكلفونها لمعالجة قضايا الثأر وأسبابه وإزالة آثاره وترجمتها عملياً على أرض الواقع ليتمتع الجميع بالأمن والاستقرار في جميع أرجاء الوطن ونبدأ صفحة جديدة في تاريخ اليمن وبداية مرحلة تتسم بالجدية والحزم وفرض سيطرة الدولة وقوة النظام والقانون ليتسنى لجميع أجهزة الدولة القيام بدورها على أكمل وجه لما فيه خدمة الوطن والمواطن.

* م/ مأرب- مديرية رحبه- مراد

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com